على ذلك فان قلت قد قالوا احرنجم احرنجاما كما قالوا دحرج
دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ان
الاعتبار انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها
في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وانما
هو داخل فيه غير مطرد ومجيئه في بعض الصور فانهم
لم يقولوا احطاطا وعربادا بل قالوا احطيطة وعربدة الثاني
ان الشرط توافق المصادر جمع وما عن الموازن
فسبعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب
واشهب واعذودن اعطال الشعر واعلوط
بعيره اذا تعلق بعنقه وانما حكمنا على اقعنسس
بانه موازن لاحرنجم وعلى استخرج بانه غير موازن
له لانا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات
وانما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها
في الاصل الملحق به وانما كانت تمنع زيادة فلا بد من
وقوع مماثلة بالملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم
على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا
اما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع
النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون
واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس

في الفرع

في الفرع نون في موضعها انتهى وبه يعلم ما في كلام
المصنف فيما مضى وفيما سيأتي من قوله وبلحوق به
اي بتدحرج نحو تجلبب الى اخره **ثلاثة** اي ثلاثة
الواو وهو نوعان لان اوله اما تاء واما همزة فان
قلت كيف قصرها على ثلاثة وقد عد بعضهم من
ابنيته اجرمّ اي اجتمع وذهب ناحية فهو افعلل
قلت قال ابو حيان يظهر لي ان من مزيد الثلاثي غير
الملحق والمماثل فلعل المصنف والشارح ممن ذهب الى
ذلك **ويقال** هذا المعنى اخص من الاول **ولا يجوز**
الادغام بهذا حكموا على انضمام القوم بعدم الالحاق
بتدحرج ولا لقالوا انضامموا بالفك **والاعلال**
ان قلت قد نصوا على ان اسلنقى واحنبطى ملحقان
باحرنجم كما مر والفهما منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح
ما قبلها قال ابن الحاجب الف الالحاق عند المحققين
انما انقلبت بان تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا قلت في كلام ابن الحاجب يقتضي تقييد منع الاعلال
بالحشو فانه بعدما تقدم عنه قال فلو الحقت في غير
الاخر لم يعل اما لان الملحق متحرك بعد فتحة او عبر به
فان الحقت على الاول انقلبت الفا فيرد وجه الالحاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)